

النحو القرآني بين الحقيقة والخيال

د. محمد بن حجر

جامعة يحي فارس بالمدينة

1- التمهيد: ليس من الغلو في شيء إذا قلنا إن اعتماد النحاة على القرآن الكريم في استنباط أحكام اللغة العربية والتعديد لها وكونه مصدرهم الأول هو من المعلوم بالضرورة عند الدارسين قديما وحديثا، ولم يحدث أن شكك أحد في ذلك إلا بعض الدارسين المعاصرين في النصف الثاني من القرن العشرين، ادعوا أن النحاة لم يعتمدوا في بناء قواعد النحو على القرآن وحده، وأنهم خالفوه في قواعد كثيرة حيث اعتمدوا على الشعر أكثر وهو لغة خاصة، وعلى لهجات العرب وهي يختلف بعضها عن بعض ولا يمكن توحيد قواعدها، ودعوا إلى إعادة النظر في النحو العربي كله، بالافتقار في قواعده على القرآن وحده.

فمن يا ترى هؤلاء الدارسون ؟ وكيف وصل بهم الأمر إلى ذلك؟ وما أدلتهم عليه ؟ وهل دعواهم حقيقة جديرة بالنظر فيها والاهتمام بها ؟ أم هي مجرد خيال لا نصيب له من الحق في الواقع ؟ وهل صحيح ما زعموه من وجود نحو قرآني يكفي وحده لتعديد اللغة ووضع أحكامها ؟ ولم كان الحق في نظرهم هكذا وليس كما فعل النحاة الأولون ؟

كل هذه الأسئلة تقتضي منا الإجابة عليها أن نعرف أولية هذه الدعوى: كيف بدأت ؟ ومن قال بها ؟ وما دافعه إليها ؟ وهل هي بريئة غير مغرضة ؟ حتى نخلص للكلمة الحاسمة في الموضوع، ويتبين لنا بجلاء ما إن كان النحو القرآني حقيقة أم خيالا ؟

2- فذلكة تاريخية: وأول من مهد لظهور فكرة النحو القرآني هو د. إبراهيم أنيس في كتابه (من أسرار اللغة) حين عاب على النحاة اعتمادهم في التقعيد النحوي على الشعر، بدعوى أن الشعر لغة خاصة، وكان يجب أن يخصوه بقواعد خاصة، فقال:

"وقد كانوا في حل من هذا لو أنهم اكتفوا بآيات القرآن الكريم وبما صح لديهم من رسائل وخطب للفصحاء من العرب وبكتب السيرة التي كانت بين أيديهم وأخيرا وليس آخرا بما سمعوه هم أنفسهم من فصحاء المتكلمين من العرب الذين كانوا يعيشون بين ظهرانيتهم أو يفدون إلى مدنهم في تلك العصور التي سموها بعصور الاحتجاج".¹

وزاد د. أنيس من حدة انتقاده للنحاة عندما اعتبر النحاة في صراع مع القراء وأنهم في مرحلة أولى هادئهم، وفي مرحلة ثانية بدأ بعض النحاة يخطئونهم، وفي مرحلة الثالثة وأخيرة سيطر النحاة على القراء، وصاروا يتحكمون في قراءاتهم تصحيفا وتضعيفا.

وجاء د. تمام حسان وتجاوز ما قاله د. أنيس فقال في كتابه (اللغة بين المعيارية والوصفية) يدعو إلى الاقتصار على القرآن والحديث في وضع قواعد العربية: "وما كان أولى الدراسات اللغوية العربية أن يقتصر أخذها على القرآن والحديث، وأن تعتبر دراسة القواعد فيها دراسة لمرحلة معينة".²

ثم جاء بعدهما د. أحمد عبد الستار الجوارى فأفرد الموضوع بكتاب عنوانه (نحو القرآن) دعا فيه بصريح العبارة إلى نحو يقتصر في قواعده على القرآن الكريم فقط، وذلك بعدما قرأ شرح ابن هشام على الألفية ومغني اللبيب له ورأى مدى اهتمامه بالقرآن، فقال: "وقد برزت من خلال ذلك ظواهر وحقائق تنبئ بتقصير النحاة عن استقصائها والوقوف عندها حين وضعوا قواعد النحو

مستبتين إياها مما لا يرقى إلى المؤلف الجيد بله الرفيع من الكلام، أو حين أعملوا القياس والاستنتاج الذي لا يقوم على أساس موضوعي".³ وبعد أن أفاض القول في كون القرآن الكريم: "تراكيبه وأساليبه هي الأصل الذي يستأهل أن تقوم عليه دراسة التراكيب العربية والأساليب العربية"⁴ قال: "ولكن الذي كان ممن وضعوا النحو في أول الأمر غير ذلك، بل عكس ذلك من بعض الوجوه، فقد اشتطت بهم السبل، وعميت عليهم المسالك، فتنكبوا سبل القصد واعتمدوا في وضع قواعد النحو على ما بلغهم من كلام العرب شعره ورجزه ومثله، أو آثروا جانب المنطق، فتصوروا القاعدة قبل استقراء المادة اللغوية وركبوا مركب الشطط، فحاولوا أن يجعلوا للقواعد المجردة سلطانا على المروي المأثور، يحكمونها فيه، ويحسبون أن ذلك هو الصواب، وما هو إلا مجانبة الصواب.

ولقد بلغ بعضهم في هذا المجال مبلغ الإيغال والغلو فحكموا على مواضع من آي القرآن بخروجها على نحو العربية، وركنوا إلى التخريج والتأويل، حتى تتسجم تلك المواضع بأساليبها الرائعة وتراكيبها الدقيقة على ما افترضوا من القواعد ورسوموا للنحو من حدود".⁵

وعلى هذا المنوال سار الدكتور جميل أحمد ظفر في كتابه (النحو القرآني قواعد وشواهد) حين قال في مقدمته: "يعتمد هذا البحث على شواهد كتاب الله عز وجل في قضايا النحو المتشعبة ومسائله المتنوعة، بدلا من الاعتماد على النصوص الشعرية التي عول عليها واستند إليها كثير من النحاة، على الرغم مما اعترى نماذج غير قليلة من قصور وضعف: كتعدد الرواية في النص، أو جهل القائل، أو تعدد النسبة لأكثر من شاعر أو نحو ذلك".⁶

ثم جاء د. أحمد مكي الأنصاري فأربى على الجميع بكتابه (نظرية النحو القرآني) وادعى أنه صاحب الفكرة وأنه لم يسبقه إليها أحد، وهو يقصد بهذا التوسع

والتنظير الذي يزعمه، وإلا فقد ذكرنا من سبقه. وقد لا نعدو الحق مقدار قلامة إذا قلنا إن مبنى كتاب الأنصاري فيما ذهب إليه من محاولة التنظير لنحو قرآني هو على دعوى مفادها أن النحاة طعنوا في القراءات القرآنية، وأن ذلك بسبب وضعهم لقواعد النحو أولاً ثم عرض القراءات عليها ثانياً، فعمل الأنصاري جاهداً على تصوير صراع بين النحاة والقراء.

واعترض في دعواه بكلام للشيخ محمد عبد الخالق عزيمة مثل قوله: "ولو أراد دارس النحو أن يحتكم إلى أسلوب القرآن وقراءاته في كل ما يعرض له من قوانين النحو والصرف ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، ذلك لأن الشعر قد استبد بجهد النحاة فركنوا إليه وعولوا عليه، بل جاوز كثير منهم حده، فنسب اللحن إلى القراء الأئمة ورماهم بأنهم لا يدرون ما العربية".⁷

ومثل قوله عن سيبويه: "ولو قيس استشهاده بالقرآن باستشهاده بالشعر لوجدنا الشعر قد غلب عليه واستبد بجهد، فشواهدة الشعرية كما ذكر أبو جعفر النحاس في شرحه للشواهد (1050) وهي في النسخة المطبوعة بمصر (1061) على حين استشهاده بالقرآن لم يتجاوز (373) وذلك كإحصاء الأستاذ النجدي في كتابه عن سيبويه".⁸ وقوله: "وللنحويين قوانين كثيرة لم يحتكموا فيها لأسلوب القرآن، فمنعوا أساليب كثيرة جاء نظيرها في القرآن".⁹

فقال الأنصاري: "من كل ما سبق ترى أن الفكرة العامة واحدة متحدة بيني وبين الشيخ عزيمة، وهي عدم الارتياح إلى مواقف بعض النحاة من القراءات، وهو عالم جليل من طبقة المحافظين، فلا يتهم في دين أو خلق، كما أنه متخصص مثلي في الدراسات النحوية، فلا توجه إليه تهمة التعصب ضد النحو والنحويين، ولهذا أسهبت في الاقتباس من كلامه".¹⁰

ويبالغ الأنصاري فيزعم قائلاً: "وأول من نادى بهذه النظرية - فيما أعلم - هو أبو زكريا الفراء (ت 207 هـ)، وكان لزاماً عليه أن يدافع عن كتاب الله في زمن

كثرت فيه النحل والفتن والأهواء. . . واشتدت فيه العصبية. . . واشتطت في طعنها على القرآن الكريم إلى درجة خرجت فيها عن حدود المعقول".¹¹

ويبالغ أيضا فيزعم أن النحاة كانوا يتعمدون مخالفة القرآن بإهمال القراءات أو الطعن فيها وذلك قوله: "كما أطمئن زملاءنا المتخصصين في النحو بالذات. . . أولئك الذين تعاطفوا بحسن نية مع بعض النحويين الطاعنين في القرآن الكريم، ونسوا أنهم بهذا الصنيع يفرطون في كتاب الله. . . ويقفون في الجانب الذي يطعن في الصميم ويعتزون بالنحو والنحويين أكثر من اعتزازهم بالقرآن".¹²

وهو يرى أن الواجب الوقوف مع القرآن بقراءاته لا مع النحويين الذين خالفوه وطعنوا فيه، "لأن القرآن - كما قال - من عند الله، والنحو من صنع البشر، وفرق كبير بين كلام الخالق وكلام المخلوق".¹³ "كما كان لزاما على كل مسلم صادق الإيمان غير على كتاب الله أن يرفض الطعن في القرآن الكريم متمثلا في قراءاته المحكمة".¹⁴

ومن فرط غلو الأنصاري فيما توهمه من معركة بين النحاة والقراء أنه قال مرة عن النحاة جميعا أنهم: "يؤلفون فريقا يقابله فريق القراء في جانب آخر"،¹⁵ وناقض نفسه فقال: عنهم إنهم فريقان: "فريق سلم بكل ما جاء في القرآن الكريم بقراءاته المتعددة المتواترة وغير المتواترة. . . كما أن بعضهم سلم كذلك بالقراءات الشاذة واعتمدها في الاستشهاد ودافع عنها بالاحتجاج لها وتوثيقها من لغات العرب الفصحاء، وفريق آخر عارض بعض القراءات على اختلاف درجاتها، ولم يفرق بين المتواترة والآحادية أو الشاذة من باب أولى، لأن المبدأ عنده هو الدفاع عن القاعدة النحوية حين تصطدم بقراءة من القراءات أيا كانت هذه القراءة".¹⁶

والعجيب في أمر الأنصاري أنه بعدما ادعى سبق إلى نظرية النحو القرآني قال: "أبادر فأقول: إنني لست أول من دعا إلى هذه النظرية، فقد سبقني إليها علماء

أجلاء منذ مئات السنين، فهي قديمة قدم المدافعين عن كتاب الله ضد الطاعنين في القرآن الكريم متمثلاً في قراءاته المتواترة الموثوق بها كل الثقة".¹⁷ وذكر من هؤلاء العلماء: الفراء وابن تيمية والفخر الرازي وأبا حيان وأبا عمرو الداني وابن حزم والقشيري والحريري وابن المنير والداميني وابن الجزري والسيوطي وغيرهم من العلماء في غابر الزمان".¹⁸

وللدكتور أحمد مكي الأنصاري كتاب بعنوان (الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين)¹⁹ صدر منه جزء في الرد على طعون النحويين فقط، وكأنهم في نظره أخطر على القرآن من المستشرقين، ولم يذكر في كتابه هذا إلا بضع آيات تكلم فيها بعض النحويين ورد عليهم آخرون، مما يفيد أن دعوى الأنصاري أكبر بكثير مما يعتقد ويزعم.

3- أدلة الداعين إلى نحو قرآني: والذي نخلص إليه من كل ما تقدم أن عمدة هؤلاء الدارسين فيما ادعوه على النحاة من نقص الاعتماد على القرآن أو عدم إفراده بالاعتماد هو ثلاثة أمور يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولاً: - ما زعمه د. إبراهيم أنيس من خطأ النحاة في إدراجهم للشعر في مدونة اللغة العربية المستقرأة، وهو أمر وافقه عليه كثير من الدارسين المعاصرين وحببهم في ذلك أن الشعر لغة خاصة، لا يمكن أن تجمعها والنثر قواعد واحدة وزعموا مع ذلك أن النحاة غلبوا شواهد الشعر على شواهد النثر التي منها القرآن ومنه قول الشيخ عزيمة: أن شواهد سيبويه في الكتاب من الشعر أكثر من شواهده القرآنية، وهذا كالذي زعمه بعضهم من أن النحاة خلطوا في استقراءهم وتقعيدهم بين لهجات العرب، وبعضها مختلف عن بعض، أي لا يمكن أن تجمع بينها قواعد موحدة.

ثانياً: - ما ثبت عن بعض النحويين من الطعن في بعض القراءات، مما أدى إلى القول بأن النحاة وضعوا القواعد النحوية ثم صاروا يعرضون عليها القراءات فما وافقها صححوه وما خالفها ردوه ولو كانت القراءة سبعية، وهو الأمر الذي ألهم حماس الجواري والأنصاري على الخصوص حتى زعم أن النحاة كانوا في معركة دائمة وصراع طويل مع القراء، وأن ذلك هو سبب دعوته للدفاع عن القرآن ضد هؤلاء النحويين الطغاة كما سماهم.²⁰

ثالثاً: - ما قال به الدكتور الجواري من أن النحاة اصطنعوا لدراسة اللغة ووضع قواعدها منهج المناطقة، فأداهم هذا إلى التعليل والتفلسف في ظواهرها وأنهم لم يفتنوا إلى أن اللغة لها منطقتها الخاص، وهو أمر أيضاً شاع وذاع في دراسة بعض الدارسين المعاصرين والمؤلفين على الخصوص في أصول النحو وأكثر من ذلك زعم من قال إن النحاة وضعوا القواعد أي من غير استقراء وفرضها على العربية أو على أقل تقدير قدموها على النصوص عند التعارض ولو كانت قرآناً أو قراءات.

4- مناقشة أدلة الداعين إلى نحو قرآني:

أ- الاعتماد على الشعر: أما دعوى أن النحاة اعتمدوا في قواعدهم على الشعر أكثر من اعتمادهم على القرآن، فقد ردها كثير من الدارسين المعاصرين سوى من ذكرناهم منهم صاحب جعفر أبو جناح²¹ ود. محمد عيد²² وحجتهم كما سبق أن قلنا أن شواهد سبويه الشعرية أكثر من شواهده القرآنية، وهي حجة داحضة لأسباب كثيرة منها²³:

أولاً: - إن نسبة شواهد الكتاب الشعرية بالقياس إلى ديوان العرب نسبة ضئيلة جداً إذا ما قورنت بنسبة شواهده القرآنية إلى آيات القرآن الكريم والتي لا تتجاوز 6636 آية، فشواهد الكتاب الشعرية التي قيل إنها ألف وخمسون بيتاً ليست شيئاً

أمام الكم الهائل من شعر شعراء العرب الفصحاء، الذين جمع دواوينهم ورواها العلماء الموثوق بهم، أمثال الأصمعي والضبي وابن سكرة وغيرهم.

ثانياً: - إن القرآن الكريم كما قال أ. د. عبد الرحمن الحاج صالح مدونة مغلقة، في حين كان كلام العرب الفصحاء في عهد سيبويه لا يزال مدونة مفتوحة وبالضرورة يكون عدد الشواهد اللغوية من كلام العرب ومنه الشعر أكثر من شواهدا من القرآن، وهذا أمر طبيعي مرده الواقع لا تحيف النحاة ولا تفريط سيبويه.²⁴

ثالثاً: - إن القرآن احتوى على أكثر الكلام المطرد الذي اعتاد سيبويه ألا يستشهد عليه إلا بأمثلة من صنعه، وإنما كان يستكثر من الشواهد على ما خالف المطرد أو كان شاذاً، وذلك في شعر العرب وكلامهم كثير جداً، وفي هذا يقول الدكتور محمد الحباس:

"يرجع أحد الدارسين المحدثين قلة استشهاد النحاة بالقراءات القرآنية إلى عدم ثقتهم في الرواة، وقد كانوا جلهم غير فصحاء، ولكننا نرى أن ذلك يرجع لسبب آخر، وهو أن لغة القرآن الكريم كانت في غالبيتها مطردة تصلح لأن تكون أساساً للنحو، بخلاف الشعر وكلام العرب، ففيه الكثير مما يخالف الشائع، فجاء به النحاة للاستشهاد على صحة تلك المخالفات، ومع ذلك ففي القرآن شواهد عديدة منها قوله تعالى: (إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ)، وكذلك في الكثير من القراءات القرآنية، كقراءة (معائش) بالهمز وغيرها".²⁵

رابعاً: - إن القرآن الكريم ما دام مدونة مغلقة فهو نص محدود، وما دام معجزاً فهو بليغ، لذا فهو لن يستعمل إلا الأساليب الراقية، وبالتالي فهو لن يستوعب كل أساليب العرب التي منها البليغ ومنها دون ذلك، وفي هذا أيضاً قال الدكتور محمد الحباس تبعاً لما سبق:

"وهناك سبب آخر، وهو أن القرآن لم يستوعب كل كلام العرب، بخلاف ما كان يرويه الرواة من أفواه العرب، حيث كان يشمل كل كلام العرب، واختلافاتهم اللغوية القبلية وغيرها".²⁶ ومن ذلك مثلا أن القرآن لم يستعمل من أحرف النداء في الجمل الندائية إلا الحرف (يا)، ولكن في كلام العرب شعرا ونثرا ورد النداء بالهمزة وآ وأي وهيا.

خامسا: - إن سببويه كثيرا ما يذكر آية أو أكثر ثم يقول "وهذا في القرآن كثير"²⁷، لأنه في معرض التمثيل لا الإحصاء، وهو بقوله ذلك يحيل قارئه وبخاصة في عهده على القرآن الذي كان محفوظا لكل طلبة العلم فضلا عن العلماء، "ولا يعسر على من ينظر في كتاب سببويه الاهتداء إلى مواطن الآيات المشابهة لما يذكره إذا أراد المزيد منها. . . وليس الأمر كذلك في الشعر، إذ لو ذكر نماذج قليلة منها وأشار إلى الباقي لما اهتدى الناس إليه".²⁸

سادسا: قال الدكتور محمد خير الحلواني: "قد تؤدي النظرة الأولى في تراث النحو العربي إلى أن لغة الشعر طغت على لغة القرآن النثرية، لأنها ستقع على خمسين وألف من شواهد الشعر في كتاب سببويه مثلا، وعلى أقل من نصف هذا العدد من آي القرآن الكريم. لكن النظرة المتمهلة المتأملة تجد أن سببويه كان يعول على كلام العرب المحكي - وهو نثر - أكثر مما يعول على الشعر، فإذا اجتمع ما جاء من شواهد القرآن، وما ورد من كلام العرب، أربت الشواهد النثرية في (الكتاب) على شواهد الشعر". قال: "ومثل سببويه الكسائي والفراء والأخفش".²⁹

سابعا: وكيف لا يكون الأمر كذلك والنحاة مجمعون على أن النثر مما يتحصل به القانون دون الشعر،³⁰ وأن الشعر وحده لا يعتد به في تععيد القواعد إلا إذا وافقه نثر شهير، وإلا لم يتجاوز به محله من الضرورة، ولذلك قال الشاطبي معترضاً على ابن مالك في ورود (سوى) غير ظرف: "وأما اعتماده على الشعر مجرداً من

نثر شهير يضاف إليه، أو يوافق لغة مستعملة يحمل ما في الشعر عليها، فليس بمعتمد عند أهل التحقيق، لأن الشعر محل الضرورات".³¹

وقال أ. د. عبد الرحمن الحاج صالح بعد استقراء ما في الكتاب: "وقد أحصينا في الكتاب أربعمائة وستة عشر شاهدا، سمعت هي بعينها من الكلام المنثور، أما الكلام الممثل بأمتلة (قياسية) فيبلغ عدده في الكتاب أربعة آلاف وتسعمائة وخمسة عشر مثالا، ويمكن أن نميز فيه بين ما هو مثال تركيبى، وبين ما سمع من الكلام المنثور هو بعينه مثل الشعر، باستعمال النحاة منذ أقدم الأزمنة لرموز تقوم بدور المتغيرات.

وذلك فيما يخص الأسماء، مثل: زيد، وعمرو، وعبد الله، وخالد، وبشر ورجل، وامرأة، وأبو وأم، وقوم، وأمير، وغير ذلك. ومن الأفعال مثل: ضرب وانطلق، ورأى، واشترى، وأكرم، وصام، وغير ذلك.

ومن الصفات والظروف: حسن الوجه، ومشتقات(ضرب)، وخير، وأحسن واليوم، وأمس، وغير ذلك. وعدد هذه الرموز محصور ومعروف، وكل مثال يرفقه غالبا تقدير يخص كثرة استعمال العرب له واتساع استعمالهم".³²

وخلاصة الكلام: "أن الكتاب اشتمل على 569 باب حوت 720 فصل، استشهد سيبويه بالقرآن في 189 باب منها، وغالبا يذكر أكثر من آية في الباب الواحد، بل في المسألة الواحدة. . . واقتصر على الاستشهاد بالقرآن وحده في 138 مسألة دون ذكر الشعر، وبدأ بالقرآن مباشرة بعد عنوان الباب دون ذكر الأمثلة في 42 بابا، وبدأ بالقرآن قبل الشعر في 35 بابا، وبدأ بالشعر قبل القرآن في 16 بابا فقط وهذه من الأساليب التي لا وجود لها في القرآن، ومن المعلوم أن القرآن لم يستوعب جميع صور النطق الصحيح عند العرب".³³

هذا ولا ننسى أن نقول إن من أراد استبعاد الشعر من الاعتماد في التعميد بحجة أن أسلوبه خاص -كإبراهيم أنيس- قد تغافل عن أن القرآن أيضا أسلوب خاص

وهكذا الحديث النبوي، وخطب البلغاء ورسائلهم، فلو استبعدنا الشعر لأن أسلوبه خاص وجب استبعاد القرآن والحديث وكلام البلغاء لأنها مثله في ذلك، ولن يبقى لنا ما نعتد عليه.³⁴

ب - طعن النحاة في القراءات: وأما دعوى طعن النحاة في القراءات التي اتخذ منها د. أحمد مكي الأنصاري حجة لنظريته في النحو القرآني، وزعم أن علماء أجلاء سبقوه إلى ذلك، فهي لعمرى حجة أوهى من بيت العنكبوت، لأن الذين ثبت عنهم ذلك قلة قليلة من النحاة، ولأن القراءات المتواترة التي ثبت طعنهم فيها هي أيضاً قليلة جداً، لم يذكر منها الأنصاري في كتابه (الدفاع عن القرآن) إلا سبع قراءات،³⁵ ولأن نحاة آخرين أكثر منهم قد دافعوا عن هذه القراءات، وبينوا وجه صحتها وموافقتها لقواعد العربية.

هذا من جهة ومن جهة ثانية فإن أكثر الطاعنين في بعض القراءات إن لم نقل كلهم كانوا نحاة وقراء في نفس الوقت، ولعل أولهم هو أبو عمرو بن العلاء الذي عاب قراءة ابن مروان {هُوَ لَاءَ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ}³⁶ بنصب أظهر على أنه حال ففي الكتاب:

"وأما أهل المدينة فينزلون (هو) هاهنا بمنزلته بين المعرفتين، ويجعلونها فصلاً في هذا الموضع، فزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحنا وقال: احتبى ابن مروان في ذه في اللحن، يقول: لحن، وهو رجل من أهل المدينة، كما تقول: اشتمل بالخطأ وذلك أنه قرأ (هُوَ لَاءَ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ)³⁷ فنصب".³⁸

والعلماء الذين ذكروهم الأنصاري مدعياً أنهم على هواه لم يدع أحد منهم إلى نحو قرآني، ولا خطر على قلبه، وهم فيما نقل عنهم ضروب:

"فمنهم كأبي عمرو الداني وابن الجزري وابن تيمية من يريد بيان منهج القراء وكيفية التعامل بالقراءة القرآنية".³⁹ فقد قال الداني: "وأئمة القراءة لا تعمل في

شيء من حروف القرآن على الأفضى في اللغة والأفيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت لا يرد لها قياس عربية ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة، يلزم قبولها والمصير إليها".⁴⁰

وقال ابن الجزري: "أنى يسعهم إنكار قراءة تواترت أو استفاضت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا نؤيس لا اعتبار لهم، ليس لهم معرفة بالقراءات ولا بالآثار، جمدوا على ما علموا من القياسات، وظنوا أنهم أحاطوا بجميع لغات العرب، أفصحها وفصيحتها".⁴¹ وقال ابن تيمية: "ولم ينكر أحد من العلماء قراءة العشرة، ولكن من لم يكن عالماً بها أو لم تثبت عنده . . . فليس له أن يقرأ بما لا يعلمه، فإن القراءة كما قال زيد بن ثابت سنة، يأخذها الآخر عن الأول".⁴²

"ومنهم من يدافع عن بعض القراءات القرآنية التي طعن فيها بعض النحاة دون أن يفكر بهدم قواعد النحو أو تثبيتها أو إقامة بديل عنها، لأنه يعلم أن هذه القواعد قامت على القرآن وكلام العرب، ومن هؤلاء أبو حيان والداميني والسيوطي والفخر الرازي. فقد قال أبو حيان في رده على المازني الذي خطأ قراءة (معائش) بالهمزة وهي قراءة تنسب لنافع: "ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة. . . ولا بمبالاة بمخالفة نحاة البصرة في مثل هذا".⁴³

وقال السيوطي: "فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه".⁴⁴

وقال الفخر الرازي: "إذا جوزنا اللغة بشعر مجهول منقول عن ناقل مجهول فلأن يجوز إثباتها بالقرآن العظيم كان ذلك أولى".⁴⁵ وهذا لا ينطبق على سيبويه بناتا، لأن شواهد الشعرية وإن كان لم يسم قائلها فقد كانت معروفة عند علماء جيله ومن قبلهم، وكانت قد جمعت في زمن الفصاحة العفوية، لأن الأهم أن يكون

القائل فصيحاً سليقياً لا أن يكون اسمه زيدا أو عمرا.

وأما الفراء الذي زعم الأنصاري أنه أول من دعا إلى نظرية النحو القرآني فهو في الحق أول من طعن في قراءة سبعية فقد قال في قراءة حمزة {واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام} ⁴⁶ بجر الأرحام عطفاً على الضمير المجرور: "وفيه قبح لأن العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض وقد كني عنه"، ⁴⁷ وقال عن قراءة ابن عامر لقوله تعالى {وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلٌ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ} ⁴⁸ ببناء (زَيْنٌ) للمجهول والفصل بين المتضايقين (قتلٌ) و(شركائهم) بالمفعول به (أولادهم): "وليس قول من قال إنما أراد مثل قول الشاعر:

فَرَجَجْتُهَا مُمْكِنًا * * * زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَرَادَةَ

بشيء، وهذا مما يقوله نحويو أهل الحجاز، ولم نجد مثله في العربية". ⁴⁹

وبعض هؤلاء العلماء الذين ذكرهم الأنصاري واعتضد بهم قالوا: "كلاماً عاماً يؤمن به المسلمون جميعاً كابن خالويه الذي يقول: "قد أجمع الناس جميعاً أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن"، وهذه حجة على الباحث لا له، وكذلك ما قاله الشيخ محمد رشيد رضا من أن القرآن فوق النحو والمذاهب كلها.

نعم إن القرآن فوق كل شيء، ولكن عند تفعيد قواعد العربية فلا بد من النظر إلى القرآن الكريم وإلى كلام العرب، لأن الغاية إقامة نحو عربي للسان العربي ولا يجوز الاقتصار على القرآن وحده، لأنه لا يشمل جميع الظواهر اللغوية وحسبي أن أقول إن (يا) وحدها من بين أدوات النداء وردت في القرآن، فهل يصح القول إن أداة النداء الوحيدة هي (يا) بحجة ورودها فقط في القرآن؟" ⁵⁰

هذا وكل ما في المسألة أن بعض النحاة - وقد يكونون في نفس الوقت قراء- تكلموا في بعض القراءات من وجهة نظر لغوية بحثة في الغالب، لا من حيث السند، لأسباب أهمها أنها خالفت المطرد من لغات العرب، ولكن في نفس الوقت

وجد من النحاة من خالفهم ورد عليهم وصوب القراءة بها،⁵¹ إما بإظهار شواهدا من كلام العرب شعرا أو نثرا، وإما بتخريجها تخريجا نحويا سائغا، وبخاصة ونحن نعلم أن النحاة بينهم خلافات منهجية كتلك التي بين البصريين والكوفيين فرب شيء لا يجيزه هؤلاء ويجيزه أولئك والعكس صحيح.

ولا أدل على هذا الذي تذكره مما فعله د. أحمد مكي الأنصاري، فإنه في كتابه (الدفاع عن القرآن) ذكر قراءة حمزة في قوله تعالى: {الذي تسألون به والأرحام} ⁵² بعطف الظاهر على المضمرة المجرور، فبعد أن ذكر أن بعض النحاة ضعفوها وخطأوها وحرّموا القراءة بها وعلى رأسهم المبرد راح يذكر منهم من صححها وقال بموافقتها للعربية تخريجا أو رواية.⁵³

والعجيب في الأمر أن الأنصاري اعتمد في ذلك الطعن على ما ذكره ابن يعيش في المفصل⁵⁴ ونقل بعد صفحات دفاع ابن يعيش عن القراءة، فإذا كان ابن يعيش نقل طعن المبرد وهو نحوي، فإن ابن يعيش أيضا نحوي، وإذا كان من صراع بين طائفتين فهو بين النحويين أنفسهم وليس بين القراء والنحويين.

ومن هؤلاء النحويين الذين دافعوا عن قراءة حمزة أبو حيان الذي ذكر في جواز عطف المظهر على المضمرة المجرور ثلاثة مذاهب منها الجواز مطلقا وهو مذهب الكوفيين وبعض البصريين قال: "بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك وأنه يجوز. وقد أطلنا الاحتجاج في ذلك عند قوله تعالى: {وكفر به والمسجد الحرام} ⁵⁵ وذكرنا ثبوت ذلك في لسان العرب نثرها ونظمها".⁵⁶

وذكر الأنصاري قراءة حمزة أيضا لقوله تعالى: {ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخي} ⁵⁷ بكسر الياء من (مصرخي) وأن بعض النحاة تكلم فيها فضعفها وهول الأمر في هذا التضعيف، ثم راح يذكر من دافع عنها فإذا بهم نحاة أيضا مما يدل على أن جهاد الأنصاري في غير عدو، ونقل قول أبي حيان:

"وما ذهب إليه من ذكرنا من النحاة لا ينبغي أن يلتفت إليه. واقتفى آثارهم فيها الخلف، فلا يجوز أن يقال فيها: إنها خطأ، أو قبيحة، أو رديئة، وقد نقل جماعة من أهل اللغة أنها لغة، لكنه قل استعمالها. ونص قطرب على أنها لغة في بني يربوع. وقال القاسم بن معن وهو من رؤساء النحويين الكوفيين: هي صواب، وسأل حسين الجعفي أبا عمرو بن العلاء وذكر تلحين أهل النحو فقال: هي جائزة. وقال أيضا: لا تبالي إلى أسفل حركتها، أو إلى فوق. وعنه أنه قال: هي بالخفض حسنة. وعنه أيضا أنه قال: هي جائزة.

وليست عند الإعراب بذلك، ولا التفات إلى إنكار أبي حاتم على أبي عمرو تحسينها، فأبو عمرو إمام لغة، وإمام نحو، وإمام قراءة، وعربي صريح، وقد أجازها وحسنها، وقد روى بيت النابغة:

عَلِيٌّ لِعَمْرٍو نِعْمَةٌ بَعْدَ نِعْمَةٍ * * * لَوْلَا دِهِ لَيْسَتْ بِذَاتِ عَقَارِبِ

بخفض الياء من علي".⁵⁸

وذكر الأنصاري قراءة ابن عامر لقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلٌ أَوْ لَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾⁵⁹ بالفصل بين المتضايقين وأن: "طائفة من النحاة الطغاة - سامحهم الله- وقفوا موقف المعارضة من هذه الآية الكريمة في أعلى قراءاتها وهي قراءة سبعية"،⁶⁰ منهم الفراء وأبو علي الفارسي وابن خالويه وأبو غانم النحوي، قال: "وليت الأمر وقف عند النحويين. . . إذن لقلنا إنهم يتعصبون لمذاهبهم وقواعدهم النحوية- والعصبية تعمي وتصم- ولكن الأمر جاوز كل حد وانتشرت العدوى بين المفسرين كذلك"،⁶¹ فذكر منهم الطبري والزمخشري. وفي معرض الرد عليهم لم يجد الأنصاري بدا من الاستعانة في ذلك بابن مالك النحوي حين قال: "وإنصافا للحق والحقيقة أقول: إن بعض النحاة وقف إلى جانب القراءات وعدل من قواعد التي تصطدم بالقراءات، وقد أوضحت ذلك في مواطن كثيرة، وأشدت به أيما إشادة، ويعنيني في هذا المقام أن أشيد بموقف ابن مالك ذلك

الإمام النحوي العظيم، الذي وقف إلى جانب هذه القضية بالذات. . . قضية الفصل بين المتضايين . . . فأجازها بقوة، واحتج لها بالشعر والنثر جميعا، وجعل في قمة الاحتجاج على جواز هذه القضية قراءة ابن عامر حيث قال في كافيته الشافية: وحجتي قراءة ابن عامر *** فكم لها من عاضد وناصر".⁶²

وإذا كان الأمر كذلك، فأين إذن هو النحو القرآني، فإن الأمر لا يعدو أن يكون خلافا بين النحاة في جواز قراءة ما ؟

ولقد صدق د. محمد حسن عواد في رده على الجواري والأنصاري على الخصوص في أنهما اختارا نفسيهما من أقوال النحاة ما خالفا به غيرهم، وأنهما بذلك لم يخرجوا عن دائرتهم، قال الدكتور: "والذي أراه أن الباحث - أي: الأنصاري- إذا فر من البصريين وقع في قبضة الكوفيين، وهم جميعا نحاة اعتمدوا القرآن وكلام العرب، وليس ثمة شيء اسمه نحو قرآني أو نظرية النحو القرآني، إلا إذا أقام الباحث قواعد جديدة تباين كل ما أورده النحاة من قواعد وشرط هذه القواعد أن تنتزع من القرآن الكريم وقراءاته، أما أن ينادي الباحث بنظرية النحو القرآني وهي في مكوناتها اختيارات كوفية فضلا عن اختيارات البصريين فهذه تسمى نظرية النحو العربي لا نظرية النحو القرآني".⁶³

وبعد: - فمهما اعترض بعض النحاة على قراءة ما فإنهم لم يفعلوا ذلك عن استهانة بالقرآن أو قراءاته وإنما عن اجتهاد، مثلهم مثل الذين ردوا عليهم، لأن النحاة كما سبق القول بعد أن مسحوا شبه جزيرة العرب زمن الفصاحة واستقرأوا نصوص اللغة العربية فيما سمعوه من القرآن وقراءاته التي بلغتهم وكلام العرب شعره ونثره شرعوا في استنباط قواعد النحو اعتمادا على هذا المسموع باعتماد المطرد منه والأكثر ورودا، إذ هو الذي يمثل قياس العربية ونظامها، وما خرج عن ذلك اعتبروه لغات تحفظ ولا يقاس عليها.

وهم في ذلك كله إنما قعدوا للسان العربي كله لا للغة القرآن وحدها، لأن القرآن نفسه إنما نزل بلغات العرب وعلى أساليبهم في الكلام، فنظرية النحو إذن هي نظرية النحو العربي أي نحو اللسان العربي بمختلف تنوعاته اللهجية والأسلوبية، ولم يدر بخلد واحد منهم أن التقييد خاص بلغة القرآن حتى يقتصروا عليه، ولا أن هناك نظرية تسمى نظرية النحو القرآني.

وإذا حدث أن بعض النحاة رفضوا بعض القراءات الشاذة فلأنها في الغالب خارجة ليس فقط عن المطرد في لغة العرب وإنما أيضا عن متواتر القراءات القرآنية، فالنصب بـ(أن) مثلا من المطرد في لغة القرآن ولسان العرب، بحيث إذا جاءت قراءة بالرفع بها كالقراءة المنسوبة لمجاهد {لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرِّضَاعَةَ} وجب ردها أو تخريجها بما لا ينافي قاعدة النصب بـ(أن)، كما فعلوا مع قول الشاعر:

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءٍ وَيَحْكُمَا *** مَنِي السَّلَامِ وَأَنْ لَا تُبْلِغَا أَحَدًا

ولذلك قال أبو حيان وهو من المدافعين عن القراءات: "والذي يظهر أن إثبات النون في المضارع المذكور مع (أن) مخصوص بضرورة الشعر، ولا يحفظ (أن) غير ناصبة إلا في هذا الشعر، والقراءة المنسوبة إلى مجاهد، وما سبيله هذا لا تبني عليه قاعدة".⁶⁴

ومثل ذلك قراءة أبي جعفر المنصور {أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ} بنصب (نشرح) بـ(لم)، فلا يعقل تبديل قاعدة النحاة في الجزم بـ(لم) بأنها تنصب أيضا، لأن قاعدتهم مبنية على المطرد في لغات العرب ولغة القرآن أيضا، فما على النحوي إلا ردها أو إيجاد تخريج لها، وهو ما نقله أبو حيان عن ابن عطية والزمخشري وأردف قائلا: "ولهذه القراءة تخريج أحسن من هذا كله، وهو أنه لغة لبعض العرب حكاها اللحياني في نوادره، وهي الجزم بـ(لن) والنصب بـ(لم) عكس المعروف عند الناس".⁶⁵

وإذا حدث أن خطأ بعض النحاة قراءة سبعية ففي الغالب يكون ذلك لنقص استقراره هو وعدم إحاطته، لأنه كما قال أحمد بن فارس: "قال بعض الفقهاء (كلام العرب لا يحيط به إلا نبي)، وهذا كلام حري أن يكون صحيحا، وما بلغنا أن أحدا ممن مضى ادعى حفظ اللغة كلها".⁶⁶ وابن فارس يقصد ببعض الفقهاء الإمام الشافعي، لأنه القائل: "ولسان العرب أوسع الألسنة مذهبا، وأكثرها ألفاظا، ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي، ولكنه لا يذهب منه شيء على عامتها حتى لا يكون موجودا فيها من يعرفه".⁶⁷

ج- منهج النحاة في التقعيد: ودعوى أن النحاة استعملوا في دراسة اللغة العربية المنطق اليوناني، فأداهم ذلك إلى إهمال منطقتها، والتفلسف في عللها، وأنهم وضعوا القواعد ثم حكموها في النصوص ولو كانت قرآنية، فهو قول من لم يعرف منهج النحاة، ولا تصوره التصور الصحيح الواضح، وهو حال كثير من الدارسين الوصفيين الذين تأثروا بالدراسات الغربية.

ولكي يتسنى لنا رؤية الموضوع بوضوح حتى لا نظلم هؤلاء الدارسين فيما ذهبوا إليه، لا بد أن نقدم بين يديه فذلكت في نشأة النحو وكيف تطور حتى صار على ما هو عليه في أعظم كتاب في النحو بل في العربية وهو كتاب سيبويه، الذي هو خلاصة ما توصل إليه عباقرة أفاذا أولهم أبو الأسود الدثلي وآخرهم الخليل بن أحمد الفراهيدي فنقول:

لا شك أن النحو العربي كما هو معروف عند الخاص والعام بدأ نشوؤه يوم نطق أبو الأسود الدثلي المصحف الشريف نطق إعراب بغرض ضبطه وتسهيل قراءته على قارئيه حين بدأ اللحن يفسد جوارح دخول الأعاجم في الدين الإسلامي واختلاط العرب بهم، فكان أن بدأ أمر النحو يتبلور كقواعد سهلة وبسيطة تفرق بين المرفوع والمنصوب والمجرور.

قال ابن سلام - عن أبي الأسود- وهو معاصر لسيبويه وزميله وقد عاش بعده طويلاً: "كان أول من أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها، أبو الأسود الدؤلي ... وإنما قال ذلك حين اضطرب كلام العرب فغلبت السليقية... فوضع باب الفاعل، والمفعول به، والمضاف، وحروف الرفع والنصب والجر والجزم".⁶⁸

ونقط المصحف هذا الذي فعله أبو الأسود هو الذي أدى إلى بيان ما تمتاز به اللغة العربية من إعراب أي تغير أو آخر الكلم باختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً، وهو ما تطور فيما بعد على يد الخليل خاصة وتلقفه سيبويه فأدار عليه الكتاب، وعرفه المتأخرون بنظرية العامل، ولذلك قال أ. د. عبد الرحمن الحاج صالح:

"إن الواضعين للنحو من العرب قد انطلقوا من استقراء النص القرآني لاستنباط أصول العربية، وكان القصد الأول من ذلك هو أن يستطيع غير الفصيح أن يقرأه كما أنزل بدون تحريف، ولذلك وضعوا نظاماً من النقط للدلالة على الحركات وليبيان الإعراب خاصة.

فالعامل المتواصل على نقط النص القرآني حتى نهايته هو الذي أداهم بالضرورة إلى النطق إلى استمرار بعض العلاقات بين كل واحدة من هذه الحركات وبعض أحوال الكلمات، وهذا في الواقع هو اكتشاف لبعض الثوابت في الإعراب. ولم يحصل هذا بإثبات الأصل النحوي أولاً ثم النقط لبيانه في الكتابة، بل حصل على العكس من ذلك بالنقط دون أي تفكير في استخراج الأصول في الأول كما أثبتناه (أي في كتابه: منطق العرب في علوم اللسان)."⁶⁹

وإذا كان بعض تلاميذ أبي الأسود - يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم- قد وضعوا بعد ذلك نقط الإعجام، فإن تلاميذ تلاميذه - وعلى رأسهم أبو عمرو بن العلاء - وسعوا دائرة بحثهم ودراساتهم للغة القرآن لتشمل كلام العرب شعرا

ونثرا، اقتداء بسيدنا ابن عباس الذي كان يرجع في شرح ألفاظ القرآن وتفسير معانيه إلى شعر العرب كلما سئل، وكان يقول: "الشعر ديوان العرب".⁷⁰ وهذا معناه أن علماءنا نزلوا إلى ميادين الفصاحة حيث العرب السليقيون فسمعوا منهم لغاتهم التي بها نزل القرآن الكريم فدونوها ودرسوها واستقرأوها واستنبطوا منها ثوابتها، مع حفظهم لتنوعاتها في تأدية بعض عناصرها، اعتقادا منهم أن اللسان العربي واحد، وأن ما سماه بعض المحدثين لهجات هو لغات أي كفيات أدائية لا غير، وليس هناك لغة أدبية مشتركة بين لهجات كما زعم المستشرقون وتابعهم كثير من المعاصرين.

وقد فند هذه الأكذوبة الأستاذ الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح في الباب الثاني من كتابه (السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة) تحت عنوان: "أسطورة (اللغة المشتركة الأدبية) بإزاء اللهجات العربية"، وبين بالأدلة القاطعة أن بنية اللسان في لغة القرآن وكلام العرب شعرا ونثرا واحدة، رغم التنوعات الأدائية التي لا تبلغ في أكثرها أن تكون لهجية.

هكذا إذن نشأ النحو العربي وهكذا تطور شيئا فشيئا بتسارع مذهل إلى أن صار على الصورة التي وجدت في كتاب سيبويه، وهو ما جعل المستشرقين وأتباعهم يزعمون أنه تأثر في نشأته بالنحو السرياني أو اليوناني أو المنطق الأرسطي والحق أن النحو العربي ككل العلوم الإسلامية نشأ وتطور في زمان قياسي معجز. وما نخلص إليه من هذا التمهيد أن النحاة بدأوا التعميد للعربية من القرآن ثم وسعوا عملهم ليشمل كل لغات العرب لأن اللسان واحد، مصداقا لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾⁷¹ وقوم رسول الله صلى الله عليه وسلم هم العرب الذين كان يتكلم بلسانهم، لقوله تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾⁷² ، وأن منهجهم هو اتباع فصحاء العرب فيما اختاروه من أنماط كلامهم، ومن ثمة كانت أحكامهم تابعة لهم كثرة وقلة، واستحسانا واستقباحا، وهكذا.

والقياس الذي استعمله علماءنا في تقعيد اللغة ليس هو القياس الأرسطي كما توهم بعض الدارسين المحدثين، بل هو حمل النظائر من لغة القرآن وكلام العرب شعرا ونثر بعضه على بعض، حتى إذا اطرده منه صنف جعلوه قاعدة لا يجوز الخروج عليها، وإذا شذ عنها شيء فحكمه بحسب قننه وكثرتة، يحفظ ولا يقاس عليه، ولا يُخطأ مستعمله فيما ورد فيه.

وفي هذا الذي قررناه يقول د. علي أبو المكارم في معنى القياس عند أوائل النحاة: "إنه يرتكز على مدى اطراد الظاهرة في النصوص اللغوية، مروية أو مسموعة، واعتبار ما يطرد من هذه الظواهر قواعد ينبغي الالتزام بها، وتقويم ما يشذ من نصوص اللغة عنها، ومن ثم فإنه يرفض الأخذ بالظواهر الشاذة، ويرد هذه الظواهر، كما يرفض الأخذ بالنصوص التي تحملها، مهما كان مصدر هذه النصوص".⁷³

وينبغي أن ننبه على أمر هام، وهو أن المتحررين من علماء العربية الرواد لما قاموا بسماع اللغة وجمعها من أفواه الفصحاء مسحوا شبه جزيرة العرب كلها وليس كما زعم بعضهم أنهم ما أخذوا اللغة إلا عن ست قبائل أو سبعة، ولا أن شواهدهم في كتبهم هي كل ما سمعوه واستقرأوه.

وقد بين أ. د. عبد الرحمن الحاج صالح أن شواهد النحاة التي في كتبهم ككتاب سيبويه هي عينة صغيرة جدا من المدونة التي جمعوها واستقرأوها، وأن ما ذكره منها إنما ذكره كتماذج على وجه الاستدلال، لا على أنها كل ما استقرأوا كما هو زعم أكثر المحدثين.

وقال الأستاذ في سعة المدونة وما قام به المتحرون: "فليس من قبيلة ولا قرية ولا إقليم من رقعة الفصاحة من عصر المهلهل إلى آخر القرن الرابع إلا وهي ممثلة تمثيلا وافيا في أغلبها، ولذلك فما يمكن أن نستخلصه من النظر الممعن في الشواهد الشعرية مثلا هو إمكانية التثبت ممن أخذ منهم من القبائل - (فسيبويه وحده لجأ إلى

236 شاعرا يمثلون 26 قبيلة من مختلف الأقاليم)⁷⁴ وما ينطبق على الشعر ينطبق على النثر، لأن حجم الشواهد النثرية في كتاب سيبويه وغيره التمثيلية منها خاصة أكثر بكثير كما سنراه من الشواهد الشعرية، وهو شيء طبيعي، إذا أخذنا بالاعتبار العبارات التي رويت على صيغة واحدة، أي قياسية".⁷⁵

وينتهي الأستاذ إلى الحقيقة التي طالما ردها بقوله: "فكيف يكون إذن استقرارهم ناقصا، وقد مسحوا شبه الجزيرة مسحا كاملا (في رقعتها الفصيحة) لم ير له مثل، فلا توجد قبيلة كما قلنا ولا إقليم ولا قرية إلا وقد جاء ذكرها وذكر كلام أهلها وما اختصت به من اللغات في هذا المسموع إلا القليل النادر".⁷⁶

وأخيرا فإنه حري بنا أن نقول كما قال د. محمد حسن عواد إن دعاء النحو القرآني لم يفهموا منهج النحاة ولم يتصوروه جيدا، وهو كما شرحنا منهج يبني القواعد على المطرد من لغات العرب أو على الأقل على الأكثر الغالب، مثال ذلك أن استقراء القرآن بقراءاته وكلام العرب أدهم بوضع قاعدة أن لكل فعل فاعلا واحدا، ولم يخرج عن هذه القاعدة إلا قوله تعالى: {وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا}⁷⁷ وقوله: {ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرًا مِنْهُمْ}⁷⁸ فقد ورد في الآيتين فاعلان للفعل، فالعقل والنقل يقتضيان طرد القاعدة لأن الاستقراء دل على أنها قياس مستمر، ويطلب للآيتين تخريج يتناسب ولغات العرب ومنطق اللسان.

قال الدكتور عواد: "إن النهج الذي نهجه النحاة صحيح، وهو إقامة القاعدة على الأفضى والأشيع من القرآن وكلام العرب، ويستبعد القليل، حتى تستقيم القاعدة ويؤول هذا القليل إذا كان ثمة سبيل للتأويل، ولا يعني هذا كله غضا من شأن القرآن ولا انتقاصا من مكانته ولا طعنا فيه كما توهم الباحث الكريم.

وأما إذا كانت القاعدة النحوية بحاجة إلى تعديل لأن ثمة نصوصا من القرآن وكلام العرب، فلا بأس من التعديل على أساس أن هذا التعديل يعضده الكلام الذي يحتج به من قرآن كريم وكلام للعرب، وليس على أساس نحو قرآني ومعركة

طاحنة بين النحاة والقراء".⁷⁹

وأما أن النحاة فلسفوا النحو بما تكفوه من تعليل للظواهر فهو مما اتهمهم به الوصفيون من الدارسين المحدثين المتأثرين بالبنوية السوسورية، بدعوى أن الدراسة العلمية للسان هي التي تكفي بوصف الظواهر، وأن البحث عما وراء ذلك دراسة ميتافيزيقية، وقد تجاوزت اللسانيات الحديثة هذا التصور بالنحو التوليدي التحويلي الذي جاء به تشومسكي، وتراجع الكثير من دارسنا عن وصفيتهم وأقروا أن الذي في نحونا من التعليل هو تعليل لغوي لا فلسفي ولا منطقي، وهذا في كتاب سيبويه على الخصوص.

ثم حتى ولو كان ما زعموه من التفلسف حقا فإن هذا لا علاقة له بنوع المادة التي درسها النحاة، ولذلك قال د. محمد حسن عواد في معرض رده على الجواري الذي زعم أن منهج النحاة كان المنطق الأرسطي: "إن الهجوم على المنهج هو هجوم على المنهج وكفى، لأن اعتماد المنهج المنطقي لا يعني طرح المادة القرآنية أو إغفالها أو إهمالها، وللباحث أن يختار المنهج الذي يلائمه في دراسة النحو العربي، غير أن المنهج شيء، وإطراح المادة القرآنية شيء آخر".⁸⁰

5- الخاتمة: وخلاصة القول: أن النحاة الأوائل بعد أن استقرأوا النص القرآني، عملوا على استقراء لسان العرب بمختلف تنوعاته والتي منها القراءات لأنها انعكاس للغاتهم، فهداهم الاستقراء إلى مقاييس اللسان العربي المطردة التي نزل بها القرآن، وكان القرآن حجتهم الأولى بلا مثنوية، وقد حدث أن بعضهم اعترض على بعض القراءات ولكن تصدى له منهم من بين خطأه ونقص اطلاعه على لغات العرب.

ولم ينكر من اعترض على بعض القراءات أنها حجة، ولم يدع من رد عليه أن هناك نحوا قرآنيا أو آخر مغايرا له، وإنما الخلاف في موافقتها للمطرد أو الأكثر

الغالب لا غير، وعليه فإن نظرية النحو القرآني خيال لا حقيقة له في الواقع ودعوى تم من ورائها الطعن في نظرية النحو العربي التي خدم بها النحاة للسان العربي - الذي هو لسان القرآن - في صدق وإخلاص، وبجد واجتهاد، وقد وقع على هذا إجماع الأمة طوال قرون، ولن تجتمع هذه الأمة على خطأ.

الهوامش:

- 1- من أسرار اللغة - د. إبراهيم أنيس - مكتبة الأنجلو المصرية - ط3 - 1966م. ص326
- 2- اللغة بين المعيارية والوصفية - د. تمام حسان - مكتبة الأنجلو المصرية - ط1 - 1958م. ص78
- 3- نحو القرآن - أحمد عبد الستار الجوارى - مطبعة المجمع العلمي العراقي - بغداد - 1394هـ - 1974م. ص3
- 4 - نحو القرآن. ص6
- 5 - نحو القرآن. ص7-8
- 6- النحو القرآني قواعد وشواهد - د. جميل أحمد ظفر - ط2- مكة المكرمة - 1418هـ - 1998م. ص1.
- 7- دراسات لأسلوب القرآن الكريم - محمد عبد الخالق عزيمة - ط1- دار الحديث - القاهرة - 1425هـ - 2004م. 9/1
- 8- نفس المرجع. 13/1
- 9- نفس المرجع. 13/1
- 10- نظرية النحو القرآني: ص22 نقلا عن (قراءة في كتاب: نظرية النحو القرآني) للدكتور محمد حسن عواد- المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية- المجلد السابع- العدد (1/1) - 1433هـ - 2011م. ص144.
- 11 - نقلا عن قراءة في نظرية النحو القرآني. ص145
- 12 - نفس المرجع.
- 13 - نفس المرجع.
- 14 - نفس المرجع.
- 15 - نفس المرجع. ص145-146

- 16 - نفس المرجع. ص 146
- 17 - نظرية النحو القرآني. ص 19 وانظر ص 37 وما بعدها، نقلا عن: قراءة في نظرية النحو القرآني. ص 147
- 18 - نفس المرجع
- 19 - الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين - د. أحمد مكي الأنصاري - مطبوعات جامعة القاهرة بالخرطوم - القسم الأول - 1393هـ - 1973م.
- 20 - انظر: الدفاع عن القرآن. ص:هـ
- 21 - من أعلام البصرة، سيبويه، هوامش وملاحظات حول سيرته وكتابه: 106. نقلا عن كتاب: سيبويه في الدراسات النحوية الحديثة بالعراق - د. غادة غازي عبد الحميد - رسالة دكتوراه تحت إشراف الدكتورة خديجة عبد الرزاق الحديثي - جامعة بغداد - ربيع الأول 1424 هـ أيار 2003م - 111/3.
- 22 - الاستشهاد والاحتجاج باللغة: رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث - الدكتور محمد عيد - عالم الكتب - الطبعة الثالثة - 1988م - ص 103.
- 23 - انظر في هذه الأسباب رسالتي للدكتوراه: الاستدلال في كتاب سيبويه: طبيعته وأنماطه - باب الأدلة النقلية - الفصل الثاني: سيبويه والقرآن - إشراف: أ.د. بن لعلام مخلوف - جامعة البليدة-2- والتي تمت مناقشتها في: 2014/01/20.
- 24 - انظر: السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة - أ.د. عبد الرحمن الحاج صالح - منشورات المجمع الجزائري للغة العربية - موفم للنشر - الجزائر - 2007م. ص 333.
- 25 - النحو العربي والعلوم الإسلامية: دراسة في المنهج - رسالة دكتوراه (في قرص مضغوط) - د. محمد الحباس - جامعة الجزائر. ص 246
- 26 - ن.م
- 27 - الكتاب - سيبويه - تحقيق: عبد السلام محمد هارون - عالم الكتب - ط3 - 1403هـ - 1983م. 89/1. وانظر: 325/2 ، 162/3
- 28 - منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم. ص 234 - 235.
- 29 - أصول النحو العربي - د. محمد خير الحلواني - أفريقيا الشرق - المغرب - 2011م - ص 76

- 30 - الإنصاف في مسائل الخلاف - الأنباري - تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - بيروت - لبنان - 1407هـ - 1987م - 520/2
- 31 - المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية- أبو إسحاق إبراهيم الشاطبي- تحقيق: د.عبد الرحمن بن سليمان العثيمين- جامعة أم القرى - معهد البحوث العلمية - مكة المكرمة- ط1- 1428هـ - 2007م. 450/2
- 32 - السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة. ص330 - 331
- 33 - منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءته وآخذ بعض المحدثين عليه - د.سليمان يوسف خاطر- مكتبة الرشد - الرياض- المملكة العربية السعودية- ط 1- 1427هـ- ص235 - 236.
- 34 - انظر: قراءة في نظرية النحو القرآني.ص140
- 35 - الدفاع عن القرآن.ص1- 165
- 36 - سورة هود: 178
- 37 - سورة هود: 78
- 38 - الكتاب: 396/2 - 397
- 39 - قراءة في نظرية النحو القرآني. ص150
- 40 - جامع البيان في القراءات السبع المشهورة- أبو عمرو الداني- تحقيق:محمد صدوق الجزائري- دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان- ط1- 2005م. ص396
- 41 - منجد المقرئين ومرشد الطالبين- ابن الجزري- اعتنى به علي بن محمد العمران- دون تاريخ وطبعة. ص200
- 42 - مجموع الفتاوى - ابن تيمية - تحقيق:عبد الرحمن محمد قاسم- مجمع املك فهد لطباعة المصحف- المدينة النبوية- المملكة العربية السعودية- 1416هـ - 1995م. 393/13
- 43 - البحر المحيط - أبو حيان الأندلسي - تحقيق:صدقي محمد جميل- دار الفكر - بيروت - طبعة 1420هـ. 15/5
- 44 - الاقتراح في علم أصول النحو- جلال الدين السيوطي- تحقيق: د.أحمد قاسم قاسم- مطبعة السعادة - القاهرة- ط1- 1396هـ - 1976م. ص48
- 45 - التفسير الكبير: مفاتيح الغيب - فخر الدين الرازي - دار إحياء التراث العربي - بيروت-

- ط3- 1420هـ. 401/9
- 46 - سورة النساء: 1
- 47 - معاني القرآن - الفراء - تحقيق: إبراهيم شمس الدين - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط1- 1423هـ - 2002م. 177/1
- 48 - سورة الأنعام: 137
- 49 - نفس المرجع. 241/1-242
- 50 - قراءة في نظرية النحو القرآني. ص150.
- 51 - انظر على سبيل التمثيل: المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، ففيه توجيه للقراءات الزائدة على السبع وتخريج لها بما يفيد صحتها وموافقها للسان العرب الذي أنزلت به.
- 52 - سورة النساء: 1
- 53 - الدفاع عن القرآن: ص1-31.
- 54 - شرح المفصل - موفق الدين بن يعيـش - عالم الكتب - بيروت - دون تاريخ أو طبعة. 78/3
- 55 - سورة البقرة: 217
- 56 - البحر المحيط: 499/3
- 57 - سورة إبراهيم: 22
- 58 - البحر المحيط: 429/6
- 59 - سورة الأنعام: 137
- 60 - الدفاع عن القرآن. ص104
- 61 - نفس المرجع. ص105
- 62 - نفس المرجع. ص106
- 63 - قراءة في نظرية النحو القرآني. ص153
- 64 - البحر المحيط. 499/2
- 65 - نفس المرجع. 500/10
- 66 - الصاحبى في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها- أحمد بن فارس - الناشر: محمد علي بيضون - ط1- 1418هـ - 1997م. ص24

- 67 - الرسالة - الإمام الشافعي - تحقيق: أحمد محمد شاكر - مكتبة دار التراث - القاهرة - ط2- 1399هـ - 1979م. ص42-44
- 68 - طبقات فحول الشعراء - محمد بن سلام الجمحي - تحقيق محمود محمد شاكر - دار المدني - جدة. ص11
- 69 - الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية- أ.د. عبد الرحمن الحاج صالح- طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية - وحدة رعاية - الجزائر - دوم تاريخ. ص7
- 70 - إيضاح الوقف والابتداء - أبو بكر بن الأنباري - تحقيق: محي الدين عبد الرحمن رمضان- مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق - 1391هـ - 1971م. 100/1
- 71 - سورة إبراهيم: 4
- 72 - سورة الشعراء: 195
- 73 - أصول التفكير النحوي - د.علي أبو المكارم - دار غريب - القاهرة - مصر - ط1- 2006م. ص27
- 74 - ذكر ذلك الدكتور جمعة في كتابه: شواهد الشعر في كتاب سيبويه ص295. انظر: السماع اللغوي: ص336
- 75 - السماع اللغوي العلمي. ص323
- 76 - نفس المرجع.
- 77 - سورة الأنبياء: 3
- 78 - سورة المائدة: 71
- 79 - قراءة في نظرية النحو القرآني. ص152
- 80 - نفس المرجع. ص142